■ تقارير علمية ■

تخطيط وادارة العلاقات الاقتصادية الدولية للأقطار العربية

القاهرة : ١٥ فبراير - ٢ مارس ١٩٩٢

عرض: مصطفى أحمد مصطفى*

تمهيد

فى الفترة من ١٥ فبراير - ٢ مارس ١٩٩٢ تم عقد برنامج تخطيط وادارة العلاقات الاقتصادية الدولية للأقطار العربية بمقر معهد التخطيط القومى بالقاهرة وبالتعاون مع المعهد العربى للتخطيط بالكويت. ويتضمن هذا العرض الأوراق العلمية المقدمة لهذا البرنامج كخلفية علمية للمشاركين فى هذا البرنامج والتى بلغ عددها ٢٠ ورقة فى مجلد واحد يتضمنها جميعاً مودعة بمكتبة معهد التخطيط القومى بالقاهرة، وسيتضمن العرض التالى أفكارها الرئيسية حسب ترتيب ورودها بالمجلد.

عرض الأفكار الرئيسية التى وردت بأوراق البرنامج

١- التجديد فى نظرية التجارة الدولية - نظرية ليندرو والتبادل اللامتكافىء - ٣٢ صفحة، والورقة مقدمة من الدكتور جودة عبد الخالق وهى مستخرجة من كتاب للمؤلف تحت عنوان: "الاقتصاد الدولى من المزايا النسبية إلى التبادل اللامتكافىء"، دار النهضة العربية، القاهرة ١٩٩٠. ويتضمن عرض الموضوع تفسير ليندر لقيام التجارة الدولية، أثر قيام التجارة على اقتصادات البلاد المتخلفة، تقييم نظرية ليندر، كما تعرضت الورقة أيضا الى عرض نظريات التبادل اللامتكافىء

*أ.د. مصطفى أحمد مصطفى ، مستشار بمركز العلاقات الاقتصادية الدولية ، معهد التخطيط القومى.

وأخيرا قدمت تقييما لنظرية التبادل اللامتكافىء.

٢- التجارة الخارجية والسوق الدولية للتكنولوجيا - ٤٧ صفحة ، والورقة مقدمة من الدكتور مصطفى احمد مصطفى وقد تضمنت الورقة ثلاثة أجزاء رئيسية وذيلت بملحقين، ويناقش الجزء الأول التكنولوجيا كقضية فى موضع القلب من النظام الدولى أما الجزء الثانى فيعرض لنقطة هامة تتحدث عن التكنولوجيا والنمو الاقتصادى والتنمية وتأثرها بالسوق العالمى أما الجزء الثالث الخاص بالمحاور الأساسية التى تتحرك عليها السوق الدولية للتكنولوجيا فيعالج (بشكل مركز) الرقابة والاشراف على نقل التكنولوجيا - الاختيار الملائم للتكنولوجيا - الجوانب الفنية فى نقل التكنولوجيا - التفاوض والتعاقد على نقل التكنولوجيا - تشريعات نقل التكنولوجيا - تبادل المعلومات التكنولوجية. والملحق الأول وردت به معلومات عن الصراع الدولى حول قضية الملكية الفكرية أما الملحق الثانى فقد عرض موضوع المفاوض المصرى وحقوق الملكية فى اطار جولة أورجواى.

٣- الجماعة الأوربية (أوربا الموحدة)ومستقبل سياساتها تجاه الشرق الأوسط - المحددات والفرص - ١٢ صفحة ، والورقة مقدمة من الدكتور ناصيف حتى ، وتتحدث الورقة عن بلورة سياسة الجماعة الأوروبية تجاه الشرق الأوسط الذى بدأ فيما عرف بالحوار العربى الأوربى غداة حرب أكتوبر ١٩٧٣ مروراً بالمؤتمر الوزارى العربى الأوربى المشترك بباريس فى ديسمبر ١٩٨٩ ثم التحولات الدولية والاقليمية التى طالت كلا من أوربا والعالم العربى والتى هيأت الظروف والمعطيات لسياسة يدل عليها عنوان هذه الورقة الدراسية بانتهاء الحرب الباردة - التطور المؤسسى للجماعة الأوروبية فيما عرف بماستريخت ١٩٩١ حتى الوصول الى صيغة الاتحاد الأوربى - أزمة الخليج الثانية ١٩٩١/٩٠ وحالة التفتت للنظام العربى. وتعرض الورقة الخطوط العريضة للسياسة الأوربية وتبرز محاورها الثلاثة: النزاع العربى الاسرائيلى - مؤتمر الأمن والتعاون فى المتوسط - العلاقات الاقليمية الفرعية (مع اتحاد المغرب العربى + مع مجلس التعاون لدول الخليج العربية + السياسة المتوسطية المتجددة) وتأثرها بالمحددات الدولية والمحددات العربية التى تحكمها احتمالات: تعثر مفاوضات السلام أو السير فى بناء شرق أوسط جديد مع غياب أدنى حد للتنسيق العربى أو بلورة وقيام تنسيق عربى يتأسس عليه بعض التوازنات فى العلاقات مع أوربا.

٤- امريكا وبروز كتلة الأمريكتين - هل انتهت قيادة أمريكا للمنظومة الرأسمالية - ٢٣

صفحة، والورقة مقدمة من الدكتور رمزى زكى، وقد نشرت هذه الدراسة فى مجلة المستقبل العربى التى يصدرها مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت، العدد رقم (١٣٨) عدد أغسطس ١٩٩٠، وتعرض الورقة بعد مقدمة تمهيدية عوامل التدهور على الصعيد العالمى التى تسهم فى اضعاف المكانة القيادية التى احتلتها الولايات المتحده الأمريكيه فى منظومة الاقتصاد الراسمالى العالمى فى عالم ما بعد الحرب وكذلك وزنها النسبى فى هذه المنظومه الذى يتطور ليصبح الآن وزناً عادياً بالمقارنة مع الأقطاب الجدد الذين برزوا داخل تلك المنظومة، كذلك تعرض الورقه بعد ذلك عوامل الضعف على الصعيد المحلى والمتبلورة فى الاختلالات الهيكلية التى أصابت الاقتصاد الامريكى (اتساع الفجوة بين الاستثمار والادخار- نمو العجز الخارجى - انفجار الدين الداخلى الأمريكى) وتشير الورقة فى خلاصة مركزه إلى أن تفاعل العوامل على الصعيد العالمى وعلى الصعيد المحلى فى ربع القرن الماضى قد انتزع منها مركز القيادة (واقعياً) فى المنظومة الرأسمالية لانها فرضت هذه القيادة فى عالم مابعد الحرب من خلال قوتها المالية والاقتصادية.

٥- التكتلية التجارية مع التركيز على حالة جنوب آسيا - ١٥ صفحة، والورقة مقدمة من الدكتور محمد السيد سعيد، وقد سبق نشر هذه المذكرة ضمن دراسة للمؤلف تحت عنوان: الكتل التجارية الدولية وانعكاساتها على الوطن العربى فى كتاب: الوطن العربى والمتغيرات العالمية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة ١٩٩١، وتعرض الورقة فى مقدمة مكثفه وتشير اخر فقراتها إلى أن مناط الاهتمام فى القسم المتعلق بالوطن العربى من هذه الدراسة هو الانعكاسات السياسية للتكتلية التجارية فى البيئة العالمية على الوطن العربى. وتستعرض الورقة مشروعات التكتل التجارى فى آسيا وغرب الباسفيكى وتنتقل فى قسم آخر منها الى مناقشة الأهمية الاقتصادية الدولية للنزعة التكتلية التجارية كما تعرض انعكاسات التكتلية التجارية على المنظومة الدولية وكذلك الوزن الاقتصادى العالمى لنزعة التكتلية التجارية، وتختتم الورقة فى نهايتها بتقييم للوزن والدلالة السياسية العالمية لنزعة التكتلية التجارية.

٦- استراتيجية تنمية الصادرات والنظام العالمى الجديد - ١٦ صفحة، والورقة مقدمة من الدكتور احمد عادل راشد، والورقة - كورقة عمل - تعرض أبعاد استراتيجية تنمية الصادرات المصرية بركنيها الأساسيين (القاعدة الانتاجية الاستراتيجية + قاعدة التسويق الاستراتيجية). وتنتقل الورقة الى قسم ثان يناقش ملامح النظام العالمى الجديد وأثره على استراتيجية تنمية

الصادرات من خلال محاور ثلاثة رئيسية: المحور السياسى - المحور الاقتصادى والاجتماعى - المحور المتصل بادارة الأعمال.

٧- الأسواق العربية لرأس المال - نشأتها ، خصائصها - ٢٦ صفحة، والورقة مقدمة من الدكتور مجدى محمد خليفة، وتحاول الورقة القاء الضوء على القواعد العامة لاصدار النقود الورقية باعتبارها الأساس فى قيمة الأوراق المالية المتداولة ثم القاء الضوء على نشأة أسواق رأس المال فى الدول العربية حيث تتناول سوق مصر لرأس المال وسوق الكويت وسوق المغرب لرأس المال باعتبارهم من أهم أسواق رأس المال فى الدول العربية ثم تم التعرض لخصائص أسواق رأس المال فى الدول العربية والعقبات التى واجهت انشاء هذه الأسواق.

٨- امكانيات قيام تكامل عربى فى مجال انتاج الغذاء - ١٢ صفحة، والورقة مقدمة من الدكتور محمد سمير مصطفى وتحتوى على خمسة أجزاء رئيسية، أولا: العجز العربى فى مجال الغذاء، ثانيا: التجارة الزراعية العربية البينية، ثالثا: أسباب الخلل فى الأمن الغذائى العربى، رابعا: حتمية العمل العربى المشترك، خامسا: نحو نموذج مقترح للتنمية الاقتصادية بدول التكامل العربى.

٩- التصنيع وسياسات التجارة الخارجية - ٥٤ صفحة، والورقة كان قد أعدها (المرحوم) الدكتور رأفت شفيق بساده وتعطى الورقة صورة توضح الارتباط بين مفهوم التصنيع وسياسات التجارة الخارجية، وذلك بالتعرض لعدد من الموضوعات المتتابعة، وهذه الموضوعات هى : (١)التصنيفات والمفاهيم الأساسية للصناعة والتصنيع (٢)التصنيع واستراتيجيته وانماطه ومرتكزاته فى الدول العربية،(٣) التنمية الصناعية وتأثيراتها على هيكل تجارة السلع المصنعة فى الدول العربية،(٤) التصنيع وسياسات التجارة الخارجية.

١٠- التفاوض بشأن مشكلات الديون الخارجية للدول النامية - ٢٤ صفحة، والورقة مقدمة من الدكتور رمزى زكى - وهى محاولة لبحث مدى انطباق قواعد التفاوض بمفاهيمها العلمية - العملية على أزمة المديونية الخارجية للدول النامية، وذلك بالتركيز أساسا على مفاوضات اعادة الجدولة للديون، وهى المفاوضات التى تزايدت فى السنوات الأخيرة، وأهم العناصر المكونه لمحتويات هذه الورقة تتركز حول: (١) اشكالية أزمة الديون والتفاوض بشأن علاجها.(٢) بدائل مواجهة الأزمة قبل التفاوض.(٣) الاطار الدولى الراهن لمفاوضات اعادة جدولة الديون.

وتخلص الورقة فيما تنتهى اليه فى التركيز على أن عمليات التفاوض بشأن اعادة الجدولة تنتهى الى نتائج تتسم بأنها معطله للنمو وبأن كلفتها الأساسية تقع على الفقراء ومحدودى الدخل، وبأنها مقيدة لسلطة الدولة، ومفوطة فى الليبرالية، وقد ثبت من حصاد التجارب التى تمت لعمليات اعادة الجدولة فى العديد من الدول المدينة، أن تلك العمليات لاتقدم حلاً بل تفاقم من الأزمة.

كما ذيلت الورقة بملحق عن اجراءات وضع برامج التكيف، وهو مقتبس بكامله من مجلة التمويل والتنمية التى يصدرها صندوق النقد الدولى والبنك الدولى.

١١- "Theoretical Aspects of the Design of Fund-Supported Adjustment programs- IMF Sept,1987-25 pages"

وهذه الدراسة أجريت بمعرفة قسم البحوث بصندوق النقد الدولى.

١٢- الدول العربية والجات - ٨ صفحات، والورقة مقدمة من أ. محمد مأمون عبد الفتاح بتصدير لمقدمها ثم ايضاح لما هى الجات: نشأتها - فلسفتها - أهداف وملامح ومبادىء اتفاقية الجات - الجات والدول النامية - جولات المفاوضات التجارية - جولة مفاوضات اورجواى. كما تتعرض الورقة فى جزء ثالث الى تصنيف الدول العربية من الناحية الاقتصادية، أما الجزء الرابع فعن عضويه الدول العربية فى الجات. ويتحدث الجزء الخامس والأخير عن انضمام الدول العربية للجات.

١٣- تخطيط التجارة الخارجية - قضايا الأجل القصير والأجل الطويل - ١١٤ صفحة، مقدمة من الدكتور الفونس عزيز والدراسة (الورقة) عبارة عن مجموعة من المحاضرات تعالج بعض جوانب تخطيط التجارة الخارجية من حيث: علاقة التنمية بتخطيط التجارة الخارجية - اطار خطة التجارة الخارجية متضمنا الأهداف والأقسام المختلفة المكونة للخطة ومراحل الاعداد المختلفة - بعض اساليب تخطيط التجارة الخارجية - بعض سياسات تخطيط التجارة الخارجية.

١٤- سياسات التجارة الخارجية - مع اشارة خاصة للتعريفة الجمركية - ٢٣ صفحة،مقدمة من الدكتور ابو بكر متولى، وهى فصل مستخرج من كتاب للمؤلف: الاقتصاد الخارجى، نظرة تحليلية، القاهرة: مكتبة عين شمس، ١٩٨٠ وبتصدير الورقة بمقدمة مختصرة فانها تركز بعد ذلك على العناصر الأساسية التالية:

سياسة حرية التجارة - سياسة الحماية أو تقييد التجارة الخارجية - آثار التعريفة الجمركية-

سياسات التدخل الأخرى (الاغراق - اعانات التصدير - الاتفاقات الاحتكارية والتحديدات الكمية).

١٥- سياسات اصلاح ميزان المدفوعات من منظور الطلب النهائى - ٦١ صفحة،والورقة مقدمة من الدكتورة فادية عبد السلام، وتمثل هذه الدراسة جزءا من دراسة موسعه تحت عنوان: سياسات اصلاح ميزان الدفوعات المصرى (المرحلة الأولى)- الاطار النظرى والمشكلات المنهجية وقد صدرت فى العدد رقم (٥١) من سلسلة قضايا التخطيط والتنمية - معهد التخطيط القومى،القاهرة ، مايو ١٩٩٠.

وتحاول الدراسة أن تستكشف مدى الاستفادة من مبادىء نظرية سياسة النمو أو التطور من أجل اقتراح منهج نظرى يتم فى اطاره مناقشة القضايا المثارة بخصوص بعض سياسات اصلاح ميزان المدفوعات المصرى ويصلح للتطبيق والتحليل على الواقع المصرى .وتتضمن هذه الدراسة مقدمة مطولة عن الموضوع ثم يعقبها جزآن يتضمن الأول الاطار النظرى والثانى صياغة وخصائص نموذج للتوازن العام المقترح تطبيقه على البيانات المصرية والتحسينات المقترحة فى صياغته فى ضوء مناقشات عيوب نماذج التوازن العام، أما الجزء الثالث والأخير فيتضمن مشاكل القياس وفئات البيانات .وفى النهاية تم تذييل الدراسة بملحقين، الأول عن الاطار النظرى للنموذج أما الملحق الثانى فهو عن فئات البيانات المطلوبة.

١٦- سياسات اصلاح ميزان المدفوعات من منظور الميزة النسبية - سياسة الاسعار النسبية" ٣٠ صفحة، والورقة كان قد كتبها (المرحوم) الدكتور سيد عبد المعبود ناصف، وتمثل هذه الدراسة جزءا من دراسة موسعه تحت عنوان :سياسات اصلاح ميزان المدفوعات المصرى (المرحلة الأولى)- الاطار النظرى والمشكلات المنهجية وقد صدرت فى العدد رقم(٥١) من سلسلة قضايا التخطيط والتنمية - معهد التخطيط القومى، القاهرة، مايو ١٩٩٠.

وتعرض مقدمة الدراسة (الورقة)البيئة الاقتصادية للسياسة السعرية فى ظل الاصلاح الاقتصادى المصرى ، ثم تنصرف الدراسة بعدها الى عرض منهج التشابك القطاعى(جدول المدخلات والمخرجات)من خلال:عرض المنهج - نموذج البنك الدولى فى حساب أسعار الظل - استخدام المنهج المقترح فى الحساب الاقتصادى للتكلفة/ العائد، واختيار الأنشطة ذات الميزة النسبية - الميزة النسبية وفق المنهج السابق (المقترح) ميزة نسبية استاتيكية .ويأتى بعد ذلك عرض المنهج

الثانى (منهج البرمجة الخطية) ثم المحتوى التحليلى لتوجهات السياسة الاقتصادية فى نموذج البرمجة الخطية.

١٧- تدهور وضع البلاد النامية فى التجارة العالمية فى الثمانينات - ٢٥ صفحة،والورقة مقدمة من الدكتور فتحى أبو الفضل وتحاول الورقة التعرض بالتحليل لتطور التجارة الخارجية للدول النامية، وتطور موازينها التجارية وموازين مدفوعاتها، وتطور شروط التبادل ثم تطور الديون الخارجية وخدمتها مع عدم تجاهل ارتباط كل تلك النقاط بتغير أسعار الصرف، بمشكلة السيولة الدولية، بالاستثمارات الأجنبية المباشرة. وقد قدمت الورقة تذييلا لعملية التحليل اقتراحا بالعلاج يتمثل فى استراتيجية للتنمية تقوم على الاعتماد الجماعى على الذات، اما مقترحات وبرامج صندوق النقد الدولى فقد أثبتت التجارب أنها تزيد من تفاقم مشاكل التبعية والتخلف فى الدول النامية.

١٨- سعر الصرف ومشكلة التوازن فى اقتصاد مفتوح - ٣٤ صفحة، والورقة مقدمة من الدكتور عثمان محمد عثمان، وهى فصل مستخرج من كتاب: النظرية الاقتصادية الكلية - تحليل الدخل القومى والتشغيل،تأليف: د.سيد عبد المعبود ناصف ود.عثمان محمد عثمان، المكتب الجامعى الحديث. الاسكندرية ١٩٨٧/٨٦. وقد تم معالجة الاتى: (١)ميزان المدفوعات ونظم الصرف الأجنبى،(٢) المستوى المتوازن للدخل ،(٣)التغيرات الاقتصادية والتوازن،(٤)سياسات التوازن الاقتصادى الداخلى والخارجى،(٥) ميزان المدفوعات والنقود والأسعار،(٦)تخفيض العملة وتمويل العجز.

١٩- "Terms of Trade Shocks: A Graphical Analysis- 18 pages"

والورقة مقدمة من الدكتورة كريمة كريم (باللغة الانجليزية) فى اطار الأدبيات المنشورة عن الأبعاد الاجتماعية للتكيف الهيكلى - ويشرف عليها فى اطار منظمة الأمم المتحدة : بنك التنمية الأفريقى، البرنامج الانمائى للأمم المتحدة والبنك الدولى. والورقة نسخة منقحة صدرت فى ديسمبر ١٩٩٠. وتهتم الورقة باثارة الاهتمام ومناقشة التداخل الهام والواضح بين شروط التجارة لبلد ما مع التوسع المالى واعادة تخصيص الموارد بين القطاعات. وقد انتهت الورقة الى امرين هامين:

الأول: لقد أظهرت الورقة أن اثار تدهور شروط التجارة لبلد ما تتلازم مع التوسع المالى بشكل

معقد بالرغم من تبسيط العالم على أنه ثلاثى القطاعات واقتصاد مفتوح النموذج وأن الاثار الصافية فيما يتعلق بالأسعار النسبية أو على الأسعار النسبية وتخصيص الموارد يصعب تحديدها عبر الاطار النظرى وحده، حيث إن ذلك يعتمد على هيكل الاستجابات للوكلاء فى أسواق المنتج مثله فى ذلك مثل حجم التحولات المختلفة المتعددة. وبينما النظرية تكون أكثر تحديداً عبر الافتراضات الصريحة فيما يتعلق بنظم العرض والطلب فان التطبيق التجريبى الميدانى للنموذج سيبقى وبشكل لا مفر منه غير واضح حتى يمكن فهم مجمل هذه الاستجابات.

الثانى: رغم أنه كان هناك التزام من جانب المؤلف فى هذه الورقة بفحص آثار صدمات شروط التجارة (معدلات التبادل)، فان النموذج يمكن الاستفادة منه كأداة لاختبار اثار بديل آخر فى اطار السياسات ومن امثلتها: تخفيض العملة - رفع أسعار الفائدة .. الخ وأثره على تخصيص الموارد والأسعار النسبية فى اقتصاد مفتوح على مستوى أصغر والذى يعتبر نمطاً سائداً فى الدول النامية(دول العالم الثالث). اكثر من ذلك فان النموذج يمكن استخدامه أيضا، لاظهار أثر مختلف السياسات على توازن ميزان المدفوعات،كأحد المشاكل المزمنه فى معظم الدول النامية. ان اكتشاف ذلك المزيج من السياسات المختلفة لتوازن فى سوق السلع غير القابلة للتجارة (المحلية) وفى سوق النقود انما يعنى (تبعاً لقانون Walras)أن سوق السلع القابلة للتجارة(الدولية)سوف يكون فى حالة توازن ايضا وهذا ماسوف يظهره ميزان المدفوعات.

٢٠- السيناريوهات المحتمله لتقسيم العمل الدولى فى ظل المتغيرات العالمية الجديدة - ٢٢ صفحة، والورقة مقدمة من كل من : الدكتور على نصار والدكتور سعد حافظ. والمادة العلمية المتضمنة فى هذه المذكرة مستخلصه من دراسة صادرة ضمن سلسلة قضايا التخطيط والتنمية فى مصر رقم (٦٧) تحت عنوان : " خلفية ومضمون التطورات الاقتصادية الحالية والمتوقعة بشرق أوربا ومحددات انعكاساتها الشاملة على مستقبل التنمية فى مصر والعالم العربى"، القاهرة، ديسمبر١٩٩١. للأستاذ الدكتور محمد على نصار، وللأستاذ الدكتور سعد حافظ محمود. وتتناول الورقة بالعرض النقاط الأساسية التالية:

(١) سيناريوهات لتقسيم العمل الدولى (أ - سيناريو القطبية المتعددة ، ب - السيناريو الاندماجى).

(٢) النزوع نحو التكتل والتجمع فى كيانات كبيرة.

(٣) غلبة آليات السوق فى التعامل الدولى واتساع قاعدة العمل بها فى اطار وحدات المجتمع الدولى.

خاتمة

فى ظل الحديث المتكرر عن الثوابت والمستجدات والمتغيرات والتحديات الدولية والاقليمية ومستقبل التنمية فى الوطن العربى وفى مصر ونحن على مشارف القرن الحادى والعشرين تجدر الاشارة الى تكرار مثل هذا البرنامج مع تحليل عملى على ارض واقع الأحداث وتشوف مستقبلى يتضمن المحاور الأساسية التالية:

١- النظام (الانتظام) السياسى الاقتصادى الاجتماعى المنشود.

٢- العولمه (الكوكبه) وعالم يمر بمرحلة انتقال.

٣- التجارة الدولية والاتفاقات متعددة الأطراف..

٤- التعليم والتدريب وتطوير البحث العلمى والتكنولوجى.

٥- التنظيم المجتمعى والادارة الاقتصادية.

٦- المشروعات الاقليمية المطروحة (الأوسطية - المتوسطية - الشراكه - الدول المرتكز)

٧-دائرة التداخل العربية وثبات الدوائر الأخرى (الافريقية - الاسلامية - عدم الانحياز- مجموعة الـ ١٥).

٨- السكان وتنمية الموارد الطبيعية والبشرية العربية.

٩- المياه والغذاء والزراعة فى الوطن العربى.

١٠- التصنيع والصناعة والتكنولوجيا.

١١- بدائل الطاقة والطاقات الجديدة والمتجددة.

١٢- النقد والمال والمديونية والمصارف العربية.

١٣- نظم المعلومات وشبكات الاتصال وتجارة الخدمات.

١٤- البيئة الطبيعية العربية.

١٥- الخريطة الاستثمارية العربية - الدولية.

١٦- انتقال وحركة عناصر الانتاج عبر الاقطار العربية.

١٧- الفكر التنموى وتحديث الدراسات المستقبلية.

١٨- الفكر الاستراتيجى العربى.

١٩- المنظومة الفكرية الثقافية العربية (الجامعات - مراكز البحث - الجمعيات العلمية..الخ)

٢٠- المنظومة الاعلامية - المعلوماتية العربية - المصرية فى القرن ٢١ ... الخ.

إن هذه المحاور الأساسية وغيرها وردت على سبيل الاجتهاد ، حيث يمكن الاضافة او الحذف أو الإدماج. ويمكن لمعهد التخطيط القومى بالقاهرة ، وكل المؤسسات الفكرية البحثية العربية والدولية أن تقيم - إذا ماسمحت الفرصة- حوارا علميا حولها حتى يمكن توجيه الاهتمام الى كل ماتواجهه الأمة العربية من أخطار البقاء والحياة والمصير التى يلزم التصدى لها بكل شرف فكرى أمين.